



سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق

آرون ستاين



سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق

آرون ستاين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق

آرون ستاين *

المقدمة

سعت تركيا إلى أن تكون بلداً حيوياً في نقل النفط والغاز من جيرانها الأغنياء بالطاقة إلى أوروبا، وازدادت هذه السياسة أهمية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٨٠ وما تبع ذلك من إصلاحات محلية لتحرير الاقتصاد التركي، وقد تعاونت الحكومات التركية المتعاقبة مع البلدان المجاورة المصدرة للطاقة لتنويع جهات توريد الطاقة وزيادة الأهمية التركية للتجارة عبر الحدود مع أوروبا. وكانت هذه الجهود تحالف الجهود الأميركية لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا، وعزل إيران أو جهودها في بعث رسالة إلى القادة الأكراد العراقيين حول ضرورة بقاء العراق متماسكاً إقليمياً. وتشاطر تركيا العديد من المصالح مع الولايات المتحدة في قربها من الخارج، ولكن لديها أيضاً مصالح اقتصادية وجيوسياسية واضحة خاصة بها، ولاسيما في تعميق التعاون في مجال الطاقة مع معظم دول الشرق الأوسط. إن آلية صنع القرار في أنقرة في ثمانينيات القرن الماضي تشبه الإجراءات التي اتخذت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذا النمط سيساعد في إلقاء الضوء على السياسة التركية المستقبلية تجاه روسيا وإيران والعراق.

أجرت الحكومة التركية تغييرات جذرية على قوانين الطاقة المحلية بعد وقت قصير من الانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٨٠ الذي حوّل النموذج الاقتصادي للدولة من إحصائي إلى آخر تسويقي موجه نحو التصدير، وقد ساعد تورغوت أوزال -الموظف السابق في صندوق النقد الدولي- على قيادة المحاولات الأولية للجيش لتنفيذ الإصلاحات قبل الترشح للانتخابات، ومن ثم تم انتخابه رئيساً للوزراء في عام ١٩٨٣؛ وتعد تلك الانتخابات نقطة تحول في السياسة التركية حفزت من الجهود الرامية إلى تحويل الاقتصاد التركي جذرياً. لكن حكومة أوزال واجهت تحديات البنية التحتية والجيوسياسية، ولاسيما مع الجهود المبكرة لتعزيز علاقة الطاقة التركية مع الاتحاد السوفيتي، ومع إيران والعراق.

لا تزال تركيا تعتمد بنحو كبير على استيراد الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، ويعد أهم مورديها -روسيا وإيران- الدولتين ذواتي الأهمية الكبيرة في جدول أعمال الرئيس ترامب في أوروبا

* باحث مقيم في آتلانتك كونسل التابع لمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط.

والشرق الأوسط؛ إذ أشارت إدارة ترامب إلى استعدادها لتحسين العلاقات مع روسيا، وفي الوقت نفسه الضغط على إيران، وسيستمر التواجد الأمريكي في العراق، إذ أدت الحرب ضد تنظيم داعش إلى السيطرة الكردية كركوك - وهي مدينة متنازع عليها ومنطقة غنية بالطاقة - وهو ما قد يؤدي إلى حدوث اشتباكات مع الحكومة المركزية؛ وتعدُّ حكومة إقليم كردستان جهة فاعلة حاسمة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش، ومن المؤكد أن تقاطع السياسة الخارجية التركية مع المصالح الأمريكية في هذه الدول الثلاث سيؤثر على العلاقات الثنائية.

ينقسم هذا البحث على ثلاث دراسات توضح العبر المستخلصة من القرارات التركية السابقة في رسم مسارات عمل محتملة إزاء علاقة الطاقة المستقبلية لأنقرة مع روسيا وإيران والعراق^(١)، وما يرتبط بذلك من تأثير محتمل على المصالح الأمريكية في هذه البلدان الثلاثة، إلى جانب العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا؛ إذ لدى تركيا مصالح كبيرة في البلدان الثلاثة؛ وبالتالي فإنها ستأثر بنحو كبير بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة فضلاً عن التغيرات على أرض الواقع التي تؤثر على مصالح الطاقة الخاصة بها؛ فإذا ما سعت إدارة ترامب إلى تشديد العقوبات على إيران، أو إذا استمرت ألمانيا في فرض عقوبات على روسيا، فإن دعم تركيا لعلاقات طاقة أعمق سيؤثر على تلك العمليات.

روسيا

تركيا تبقي خياراتها مفتوحة

تعد العلاقات التركية-الروسية معقدة جداً؛ إذ إن روسيا هي العدو الجيوسياسي التاريخي لتركيا، ولكنها أيضاً أهم مزود للطاقة في تركيا^(٢). ويقدم السياح الروس دعماً كبيراً لقطاع السياحة، في حين تؤدي شركات البناء التركية دوراً كبيراً في الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي روسيا نفسها^(٣). أمّا فيما يخص سوريا، فقد كان البلدان في حالة نزاع ولاسيما حيال تقديم الدعم لبشار الأسد؛ وفي أواخر

١ - يركز هذا البحث على شمال العراق، إذ لدى تركيا مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة فيها.

٢ - كانت روسيا مسؤولة عن توفير ٥٥,٣٪ من واردات الغاز الطبيعي ابتداءً من عام ٢٠١٥. انظر: "ملف الطاقة في تركيا واستراتيجيتها". جمهورية تركيا، وزارة الخارجية، تم الاطلاع عليها في ٨ شباط ٢٠١٧،

<http://www.mfa.gov.tr/turkeys-energystrategy.en.mfa>.

٣ - على وفق صحيفة بلومبيرغ: "تمثل السياحة ٦,٢٪ من الناتج الاقتصادي التركي، و٨٪ من العمالة"، وابتداءً من أيار عام ٢٠١٧، "انخفض عدد السياح للشهر التاسع على التوالي، وهو أطول سلسلة من الانخفاضات على أساس سنوي في الإحصاءات التي تمتد على مدى عقد من الزمان. انخفض عدد الزوار بنسبة ٢٨٪ ليصل إلى ١,٧٥ مليون في شهر نيسان، وتراجع عدد السياح الوافدين بسبب انخفاض عدد الزوار الروس بنسبة ٧٩٪".

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-05-27/turkeytourism-capsized-by-tensions-as-arrivals-show-record-drop>.

شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٥، أسقطت القوات الجوية التركية قاذفة روسية من طراز SU-24 بعد أن دخلت في المجال الجوي التركي في أثناء قصف جماعات المتمردين المدعومين من تركيا؛ فأدى هذا الحادث إلى خلق توتر سياسي بين البلدين، فقد قامت روسيا باتخاذ تدابير انتقامية على السياحة التركية، فضلاً عن التدابير القسرية وغير المباشرة التي منعت تركيا من إرسال قوات أو طائرات إلى سوريا.

قامت الحكومة التركية بإيقاف تصعيد التوتر مع روسيا في حزيران ٢٠١٦، حينما اعتذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين؛ مما أدى إلى تخفيف القيود الروسية على السفر إلى تركيا، وساعد على تسهيل العملية العسكرية عبر الحدود التركية في درع سوريا - الفرات، وسرّع من المناقشات حول الطاقة، وتعد القضية الأخيرة أمراً ذا أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لأوروبا وأوكرانيا؛ إذ تتصادم المصالح الأمريكية مع المصالح الروسية. وتم تأسيس علاقات الطاقة التركية الروسية لأول مرة في عام (٤) ١٩٨٤، ثم تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال توقيع اتفاقية شراء في عام (٥) ١٩٨٦، ومنذ ذلك الحين عمدت تركيا إلى تعميق علاقاتها مع روسيا، وعقدت صفقات الغاز الطبيعي في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، ثم في عام ٢٠١٤ تم عقد اتفاقية خط غاز ترك ستريم^(٦).

تهدف الاتفاقيات الثلاث الأولى إلى توفير الغاز للسوق التركية؛ إلا أن مشروع ترك ستريم كان له تداعيات تتعلق بالعلاقات (التركية-الأوروبية) والصراع (الغربي-الروسي) بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم؛ التي قد تتكرر عبر نقاشات الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي حول مستقبل أوكرانيا، وقد سعت تركيا إلى أن تبقى محايدة في النزاع؛ بهدف أن تصبح مركزاً للطاقة في أوروبا. وترى الحكومة الروسية أوكرانيا على أنها نقطة الضعف في شبكة النقل العابر للاتحاد الأوروبي والسوق التركية كذلك^(٧)؛ ولذلك قامت موسكو في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة جهودها لتنويع شبكة خطوط الأنابيب التي تصل إلى أوروبا، وقللت من اعتمادها على أوكرانيا؛ فجاء القرار بعد عقدين

٤- "تركيا والاتحاد السوفيتي يدشنان خط الأنابيب الجديد"، أسوشيتد برس، ٢٤ حزيران ١٩٨٧.

٥- غولميرا رزافا، «الغاز الطبيعي في سوق الطاقة المحلية التركية: السياسات والتحديات»، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، ٢٠١٤: <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2014/02/NG-82.pdf>.

٦- ماريا رضا مازانتي وألبرتو بيانكارد، «الصندوق المؤسسي والإصلاح التنظيمي في قطاع الغاز الطبيعي في تركيا» (Washington, DC: World Bank, 2005), 210-211.

٧- "اعترف مسؤول أوكراني في عام ١٩٩٤ علناً بما كان معروفاً منذ مدة طويلة بأن جار روسيا قد سرق الغاز من خطوط الأنابيب التي تمر عبر أراضيها إلى العملاء في الغرب وتركيا". انظر:

Michael S. Lelyveld, "Neighbors Siphoning Pipeline Gas from Russia," Journal of Commerce, December 8, 1994

من النزاعات حول السرقة، فضلاً عن الخلاف الجاد حول السعر الذي بلغ ذروته لدى شركة غازبروم (Gazprom)؛ الأمر الذي أدى إلى قطع الإمدادات عن أوكرانيا في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٦.^(٨)

تم حل هذا النزاع في نهاية المطاف حينما اتبعت شركة غازبروم خطوات لتحسين نقص الإمدادات إلى أوروبا، وساعد هذا الحادث أيضاً في تحفيز الدعم الأوروبي لمشروع نورد ستريم ١، وهو خط يمتد من فيبورغ/روسيا إلى غريفسوالد/ألمانيا عبر بحر البلطيق^(٩)؛ إذ تتجاوز هذه الشبكة الأراضي الأوكرانية وتغذي الأسواق الأوروبية بنحو مباشر؛ ومنذ ذلك الحين بدأت روسيا وأوروبا بعقد مفاوضات بشأن بدء مشروع نورد ستريم ٢، وبدأت روسيا وأوروبا منذ ذلك الحين المفاوضات بشأن المشروع، إلا أن منظمة مكافحة الاحتكار في بولندا أخرته؛ مما أدى إلى تغيير شركة غازبروم بمبالغ مالية ضخمة لإكمال المشروع^(١٠).

استمرت المناقشات حول مشروع نورد ستريم ٢ - هو مشروع مقترح لتوسيع شبكات خطوط الأنابيب الحالية - في البرلمان الأوروبي إلى جانب المناقشات حول الآثار الأمنية المترتبة على زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي؛ وتخوض الحكومة التركية الآن هذه المعركة السياسية الرئيسية، في حين تسعى اليونان - التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ - إلى استخدام عائدات العبور المتوقعة من تسليم الغاز في مشروع (ترك ستريم) في المستقبل لتحصل على شروط أكثر مواتاة من دائيتها الدوليين^(١١)، وتؤكد هذه المناقشات الاختلاف في أولويات دول الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك فإن الموقف اليوناني مفيد لفهم النزاعات المحتملة في المستقبل حول عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تُمكن عضواً من خارج الاتحاد الأوروبي - وهي تركيا - مقابل إلحاق الضرر بدول أوروبية أخرى حريصة على استئناف العلاقات الاقتصادية والطاقة مع موسكو، أمّا بالنسبة لروسيا فإن السعي إلى كل من مشروع نورد ستريم ٢ وترك ستريم ليسا مهمين اقتصادياً فحسب، بل إنهما أساسيان لهدفها الاستراتيجي المتمثل في زيادة تقويض ما يسمى بـممر الغاز الجنوبي، الذي يربط بين أوروبا ودول بحر

8- Jonathan Stern, "The Russian-Ukrainian Gas Crisis of January 2006," The Oxford Institute for Energy Studies, January 16, 2006, <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wpcontent/uploads/2011/01/Jan2006-RussiaUkraineGasCrisisJonathanStern.pdf>.

9- مشروع نورد ستريم، تم تصفح الموقع الإلكتروني في ٧ شباط ٢٠١٧: <http://www.nordstream.com>

10- Andrew Rettman, "Russia to Build Nord Stream 2 Despite Polish Objection," EU Observer, August 22, 2016, <https://euobserver.com/economic/134694>.

11. Stratos Pourzitakis, "The Energy Security Dilemma of Turkish Stream," Carnegie Europe, July 28, 2015, <http://carnegieeurope.eu/strategieurope/?fa=60861>.

قزوین والشرق الأوسط عبر ثلاثة خطوط أنابيب لا تمرُّ بروسيا^(١٢).



خريطة (١): مخطط خط أنابيب ترك ستريم

إن تركيا مستعدة للاستفادة من مشروع نورد ستريم ٢ وترك ستريم على الرغم من كون خطوط الأنابيب تعمل لصالح منافسيها بحكم غايتها في توريد السوق الأوروبية. إن هدف أنقرة فيما يتعلق بروسيا، هو زيادة أهمية تركيا كدولة عبور، وهي سياسة تهيئ أيضاً للتعاون المستمر مع البلدان المعنية بمر الغاز الجنوبي. غير أن ذلك يأتي على حساب تنوع الموردين وسيؤدي إلى زيادة الاعتماد التركي على الغاز الطبيعي الروسي، ويدعو اقتراح ترك ستريم إلى بناء أربعة خطوط أنابيب، الأول منها سيعمل ١٥,٧٥ مليار متر مكعب من الغاز إلى سوق إسطنبول، وسيحل خط الأنابيب الأول محل الغاز الروسي الذي يتم شحنه حالياً عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا إلى منطقة تراقيا، ومن المتوقع أيضاً أن يتم بناء خط الأنابيب الثاني، ولكن النمو الاقتصادي البطيء في تركيا قد يعني أن خطوط الأنابيب الثالثة والرابعة لن يتم بناؤها أبداً؛ والنتيجة هي أن روسيا يمكن أن تعمق سيطرتها على السوق الأوروبية من خلال تصدير الغاز عبر تركيا إلى إيطاليا أو من خلال نورد ستريم ٢.

تشير الإجراءات التركية إلى أن اهتمامها الأساس هو إقامة تركيا كبلد عبور عوضاً من التركيز

12- Najia Badykova, "EU's Southern Gas Corridor Still Lacks Strategic Approach," Central Asia Caucasus Analyst, March 30, 2016, <https://www.cacianalyst.org/publications/analyticalarticles/item/13347-eus-southern-gas-corridor-still-lacksstrategic-approach.html>.

على تقليل الاعتماد على الصادرات الروسية؛ وبالتالي معاقبة موسكو على أعمالها العسكرية في أوكرانيا، ويستند صنع القرار في تركيا إلى المصلحة الذاتية، ولكن ذلك له انعكاسات على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا؛ وبالتالي يؤثر بنحوٍ جذري على السياسة الغربية تجاه أوكرانيا والجهود الجارية لتنويع واردات الطاقة. إن موقف تركيا من ترك ستريم يتطابق بنحوٍ وثيق مع نهج اليونان وإيطاليا، إذ يسعى كلا البلدين لتخفيف العقوبات الروسية، على اعتراضات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى؛ لأنها ستستفيد من التوسع المستقبلي لخط الأنابيب في الاتحاد الأوروبي؛ في كانون الأول ٢٠١٦، صوت الاتحاد الأوروبي على تمديد العقوبات الروسية حتى منتصف عام ٢٠١٧، وهو حل توفيقى يمنح القادة الأوروبيين المرونة والوقت لفهم أفضل لما ستفعله إدارة ترامب بشأن العقوبات^(١٣).

تُظهر تصرفات أنقرة إزاء طاقة موسكو نمطاً واضحاً من المشاركة مع روسيا في المسائل المتعلقة بالطاقة، ولها انعكاسات على المناقشات الأوروبية حول العقوبات؛ وبالتالي تؤثر على السياسة الأمريكية في أماكن مثل أوكرانيا، ولكن هذه المناقشات لا يبدو أن لها تأثيراً حاسماً على اتخاذ القرار التركي؛ إذ إن تصرفات أنقرة تؤكد على الأهمية التي تعلقها البلاد على الطاقة الروسية، ويمكن أن تتبع الفوائد الاقتصادية المحتملة التي تعمق هذه العلاقة، حتى حينما تؤدي تلك القرارات إلى تعميق الاعتماد التركي على الطاقة الروسية.

إيران

عزل العلاقات

تمتلك الحكومة التركية وإيران بعلاقات طويلة الأمد في مجال الطاقة. وعلى الرغم من أن النزاعات غالباً ما تنشأ حول تنفيذ الاتفاقات الموقعة، إلا إيران بالنسبة لتركيا لا تزال تمثل سوقاً تجارية مربحة ومورداً مهماً للطاقة. وكانت إيران تنظر في السابق إلى تركيا كونهما دولة ذات أهمية جيوسياسية ثانوية، ولم تكن مشمولة في الأعمال الإيرانية في مجالات اهتمامها التقليدية وهما الخليج العربي والشام^(١٤)؛ وبالتالي فإن التوترات التركية الإيرانية تنبع من تحديات حقيقية ومنتصرة في مجالات تعرفها الحكومتان على أنها المجال الخاص للتأثير، وقد سعت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة إلى تعميق نفوذها في شمال سوريا والعراق، التي تتعارض سياستها مع سياسات إيران.

13- Gabriela Baczyńska, "EU Agrees to Extend Russia Sanctions until Mid-2017 in a Signal to Trump," Reuters, December 15, 2016, <http://www.reuters.com/article/us-ukraine-crisis-eusanctions-idUSKBN144289>.

14- Eliot Hentov, "Asymmetry of Interest: Turkish-Iranian Relations since 1979," (PhD Diss., Princeton University, 2011), 4.

ولم تمنع هذه التوترات البلدين من مواصلة توثيق علاقاتهما بالطاقة، إذ إن نمطهما المتمثل في فصل العلاقات خلال أوقات التوتر لا يعد أمراً جديداً؛ فهو يعكس عملية صنع القرار التركي المتعلق بإيران منذ عام ١٩٧٩؛ فعلى سبيل المثال: قاومت تركيا الضغوط الأمريكية لتنفيذ العقوبات التي تم إقرارها في عام ١٩٨٠ لمعاقبة إيران على احتجاز الرهائن الأمريكيين، ورأت الحكومة التركية -التي كان يرأسها سليمان ديميريل- أن الإجراءات الأمريكية قد هددت اتفاقاً نفطياً وقعه البلدان في ذلك الوقت^(١٥)، واتبعت الحكومة التركية سياسة مماثلة في أثناء الحرب (الإيرانية-العراقية)؛ إذ اعتمدت سياسة دبلوماسية محايدة، ولكنها سعت إلى الاستفادة من الحرب.

بدأ البلدان مناقشة مشروع خط أنابيب النفط لنقل الخام الإيراني إلى البحر الأبيض المتوسط^(١٦)، إلا أن المشروع قد توقف بسبب الافتقار إلى الأموال، غير أن ذلك يعد إشارة إلى النية التركية والإيرانية لتعميق علاقات الطاقة، فقامت الحكومة التركية في عام ١٩٩٦ -بقيادة نجم الدين أربكان آنذاك- بوضع اللمسات الأخيرة على صفقة الغاز الطبيعي بقيمة ٢٠ مليار دولار في طهران؛ وقد خالف الاتفاق قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا التي تجاوزت الحدود الإقليمية؛ إذ إن العقوبات المفروضة تمنع الشركات الأجنبية والمحلية من استثمار أكثر من ٢٠ مليون دولار في قطاع النفط والغاز الإيراني^(١٧)، وبررت تركيا موقفها بأن الاتفاقية مع إيران لم تنتهك قانون العقوبات الأمريكي لكونها اتفاقية لشراء الغاز الإيراني وليس استثماراً في قطاع الطاقة الإيراني^(١٨).

تم إنجاز خط أنابيب تبريز-أنقرة في عام ٢٠٠١ وبدأ العمل به رسمياً في عام ٢٠٠٢، إلا أن الاتفاق بقي في موضع خلاف، فالسعر الذي تدفعه تركيا للغاز الطبيعي الإيراني أعلى مما تدفعه لأي من مورديها الآخرين. وقد وافقت أنقرة على عقد الشراء في عام ١٩٩٦، الذي يُلزم تركيا بدفع ما يصل إلى ٨٧٪ من المبلغ الإجمالي للعقد، حتى لو كانت كمية الغاز المصدرة إلى تركيا أقل من الكمية الإجمالية المتفق عليها؛ فمنذ بداية هذه الاتفاقية، اتهمت تركيا إيران بالفشل في الوفاء بالتزاماتها، قائلة إن السلطات الإيرانية قامت بتحويل صادرات الغاز المخصصة لتركيا إلى السوق المحلية؛ ومع ذلك

١٥- "تركيا ترفض العقوبات ضد إيران، بسبب اتفاقية النفط"، نيويورك تايمز، ٢٢ نيسان ١٩٨٠.

16- Pierre Razoux, The Iran-Iraq War (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University, 2015)

١٧- قانون الكونغرس ومجلس الشيوخ الأمريكي حول العقوبات المفروضة على إيران وليبيا لعام ١٩٩٦، مادة ١٠٤ الكونغرس، ٥ آب ١٩٩٦.

<https://www.congress.gov/104/plaws/publ172/PLAW-104publ172.pdf>.

١٨- "قال المسؤولون الأتراك إن الاتفاق لا يخرق القانون الأمريكي؛ لأنه اتفاق تجاري لشراء الغاز، وليس استثماراً للطاقة" وذلك على وفق صحيفة "نيويورك تايمز"، وأضاف رئيس الوزراء التركي عبد الله غول: "أن الحظر مفروض على الاستثمارات في إيران، ونحن لن نستثمر هناك" نيويورك تايمز، ١٣ آب ١٩٩٦.

-وبسبب مخصصات عقد الشراء- استمرت تركيا بدفع ما تبقى من الـ ٨٧٪ من قيمة الغاز الذي تعاقدت عليه^(١٩)؛ فقامت بإعادة المفاوضات حول هذا الترتيب وخفضت من المخصصات المالية التي يجب دفعها إلى ٧٠٪، إلا أن النزاعات بين البلدين بقيت مستمرة.

كانت تركيا تفتقر إلى وجود البنية التحتية اللازمة لتخزين الغاز الطبيعي حتى عام ٢٠١٣، ولم يكن لديها عددٌ كافٍ من «محطات الضغط لنقل الغاز من الشرق إلى الغرب»^(٢٠)، واستخدمت إيران هذه الحجة -فضلاً عن هجمات حزب العمال الكردستاني على خطوط الأنابيب- لإلقاء اللوم على الجانب التركي لانخفاض حجم الصادرات الإيرانية المتفق عليها^(٢١)؛ لذلك قامت شركة بوتاس -المملوكة للدولة التركية للنفط الخام والغاز الطبيعي- بإحالة هذه القضية إلى محكمة التحكيم الدولية (ICA)، وفي عام ٢٠٠٩ حكمت الهيئة لصالح تركيا، إذ تم منح شركة بوتاس تعويض بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، وقد قامت تركيا بإحالة قضيتين إضافيتين لمحكمة التحكيم الدولية (ICA)، هما: أولاً، كانت نوعية الغاز الإيراني سيئة؛ وثانياً، كان سعره يتجاوز التسعيرة الدولية؛ فحكمت المحكمة لصالح تركيا بشأن قضية السعر، ومنحتها خصماً يصل لـ ١٠-١٥٪ من الواردات بنحوٍ رجعي إلى عام ٢٠١١، بينما حكمت المحكمة لصالح إيران بشأن قضية الجودة^(٢٢).

قاومت تركيا الضغوط الأمريكية لتنفيذ العقوبات -التي صممت لزيادة الضغط على إيران للتفاوض بشأن برنامجها النووي- خارج الحدود الإقليمية على الرغم من هذه التوترات، واستغلت الحكومة التركية ثغرة في عقد الشراء لدفع واردات الغاز الإيراني بالذهب، الذي تم شراؤه من مورد خارجي^(٢٣)؛ واستلمت إيران المدفوعات مقابل الغاز الطبيعي بالليرة التركية، التي ستستخدمها

١٩- "تركيا تضغط على إيران بسبب أسعار الغاز" ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢،

<http://www.naturalgasworld.com/turkey-iran-over-gas-prices>.

20- Rzeyeva, "Natural Gas in the Turkish Domestic Energy Market: Policies and Challenges," 28

21- Orhan Coskun, "Attack halts flow in natural gas pipeline from Iran to Turkey," Reuters, July 28, 2015, <http://www.reuters.com/article/us-turkey-gas-iran-idUSKCN0Q20G820150728>.

٢٢- "استلمت تركيا ١,٩ مليار دولار كتعويض من إيران بشأن نزاع أسعار الغاز الطبيعي"، وكالة الأناضول، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧،

<https://www.dailysabah.com/energy/2017/01/24/turkey-to-receive-19bin-com-pensation-from-iran-over-natural-gas-price-dispute>.

٢٣ - أدت هذه الخطة إلى التسبب بفضيحة للحزب الحاكم -حزب العدالة والتنمية- تتمثل بالربح غير المشروع؛ وقد تمكن

من أجل شراء الذهب الذي تصدره تركيا للمرة الأولى^(٢٤)، وفي سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين حكوميين أمريكيين، قامت تركيا بتخفيض كمية النفط الخام الإيراني المستوردة^(٢٥). وفي أعقاب توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أو الاتفاق النووي الإيراني، فقد كان من المفترض أن تعود واردات الخام من إيران إلى مستوياتها نفسها ما قبل عام ٢٠١٢، وذلك على وفق دائرة أبحاث الكونغرس^(٢٦).

يبيّن تاريخ هذه العلاقة نمطاً واضحاً؛ وهو أن الحكومة التركية ستقاوم الضغوط الأمريكية التي تسعى للحد من تعاملات الطاقة مع إيران، ولا تزال علاقة الطاقة العمود الفقري للعلاقة الاقتصادية بين البلدين؛ غير أن الخلافات الثنائية بشأن عقد الشراء وشروط عقود الطاقة لا تزال مثيرة للجدل.

تفضيل العلاقات مع أربيل على بغداد

تدرس تركيا خياراتها مع العراقيين الأكراد

تطورت علاقة الحكومة التركية مع حكومة إقليم كردستان بنحو كبير في السنوات الأخيرة؛ وبالنسبة لأنقرة فقد برز الحزب الديمقراطي الكردستاني كحليف وثيق داخل العراق و ضد حزب العمال الكردستاني، إذ شن حزب العمال -الذي تأسس لأول مرة في عام ١٩٧٨- حركة تمرد ضد الحكومة التركية مرة أخرى لسببين رئيسيين: أولهما لإعلان استقلال كردستاني صريح؛ وثانيهما من أجل الحصول

حزب العدالة والتنمية من إنهاء التحقيق، إلا أن سلسلة من التسجيلات الصوتية المسربة التي تورط بها الرئيس الحالي وأسرته وعدد من مسؤولي حزب العدالة والتنمية السابقين دفعتهم إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الانتقامية ضد الشرطة والمدعين العامين ورجل الدين عبد الله غولن المقيم في الولايات المتحدة -الذي تتهمه الحكومة التركية بالتسريبات-. انظر: هيوميرو باموك وستيف ستيكولو وبابك دهغانيشيه "تقرير خاص - ثغرة ذهبية: كيف ساعدت عصابة الجريمة التركية إيران"، رويترز - ٢٩-٤-٢٠١٤،

<http://www.reuters.com/article/usiran-turkey-special-report-idUSBREA3S07120140429>

24- Gary Clark, Rachel Ziemba and Mark Dubowitz, "Iran's Golden Loophole," Foundation for Defense of Democracy and Roubini Economics, May 13, 2013, http://www.defenddemocracy.org/content/uploads/documents/FDD_RGE_Iran_Gol_Report__May_2013_FINAL_2.pdf

٢٥- على وفق رويترز، "قامت وزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١٣، بتمديد العقوبات المفروضة على إيران لمدة ستة أشهر، وذلك للتقليل من مشتريات تركيا من النفط الخام الإيراني في وقت سابق من ذلك العام؛ وبموجب اتفاق جنيف الموقع في ذلك الشهر، اتفقت الولايات المتحدة و ٥ دول أخرى على وقف الجهود الرامية إلى خفض مبيعات إيران من النفط الخام، مما يسمح للدول المستهلكة بمواصلة شراء "متوسط كمياتها الحالية من النفط الخام".

26- Kenneth Katzman, Iran Sanctions, US Library of Congress, Congressional Research Service, January 31, 2017, <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS20871.pdf>.

على استقلال سياسي^(٢٧)، ويعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود بارزاني القوة المهيمنة في السياسة الكردية إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنشق في حركة التغيير، وقد مثلت هذه الأحزاب الثلاثة معاً في برلمان إقليم كردستان، وإن كان بنحوٍ غيبي؛ وذلك بسبب تعليق البرلمان الكردي في تشرين الأول ٢٠١٥ بعد الخلاف حول رفض الرئيس مسعود بارزاني التنحي عن السلطة بعد انتهاء فترة ولايته^(٢٨).

تعد العلاقات التركية الوثيقة مع الرئيس بارزاني استراتيجية، وقد تغيرت بنحوٍ ملحوظ في العقد الماضي؛ وهذه العلاقة هي نتيجة للجهود التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني للتحايل على الحكومة المركزية العراقية والمناطق المتنازع عليها من الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، فضلاً عن ذلك فقد سعت أنقرة إلى دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة برزاني كتنقل موازن لحزب العمال الكردستاني وقائده المسجون عبد الله أوجلان؛ ويجدر الذكر بأن كليهما لديه رؤى متباينة ومتنافسة للقومية الكردية، إذ إن البرزاني لديه قدرة أكبر للتعاون مع تركيا، في حين أن رؤية أوجلان للامركزية المتطرفة لا تزال أمراً مغايراً لما ترغبه القيادة في أنقرة.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني القوي هو الآن مكوّن أساس في السياسة الخارجية لتركيا؛ وقد دفع ذلك أنقرة إلى دعم التفسير الكردي لقانون النفط العراقي المثير للجدل - المنصوص عليه في دستور عام ٢٠٠٥-، إذ تحتل الحكومة المركزية في بغداد والحكومة الكردية في أربيل بتحديد عائدات النفط والموارد الطبيعية المذكورة في المادتين ١١١ و ١١٢؛^(٢٩) ويوضح صندوق النقد الدولي أنه:

«على وفق بغداد، فإن لدى الحكومة الاتحادية الحق الحصري في تطوير وتصدير النفط وتوقيع العقود التي تغطي الأراضي العراقية، ولا يسمح لحكومة إقليم كردستان باتخاذ تدابير أحادية الجانب في إدارة حقول النفط والغاز، ولكن تفسير أربيل للمادتين هو أنه يحق لها أيضاً الدخول في عقود وتصدير النفط بنحوٍ مستقل عن بغداد»^(٣٠).

27- Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York: New York University Press, 2007).

28- Isabel Coles, "Political crisis escalates in Iraq's Kurdistan region," Reuters, October 12, 2015, <http://www.reuters.com/article/us-iraq-kurds-idUSKCN0S60HX20151012>.

29- Koba Gvenetadze and Amgad Hegazy, Iraq Country Report No. 15/236, International Monetary Fund, August 2015, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15236.pdf>.

30- Ibid.

كان لهذا النزاع العراقي الداخلي تأثير كبير على عملية صياغة السياسة التركية تجاه العراق، وتعاملاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة المركزية العراقية، فالحكومة التركية هي الآن جهة فاعلة في سياسة الطاقة العراقية المحلية، وترتبط هذه القضية بمسألة الاستقلال الكردي، وحل ما يسمى بالأراضي المتنازع عليها في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى^(٣١).

تغيرت سياسات تركيا بشأن كركوك والحق القانوني لحكومة إقليم كردستان بالتوقيع على اتفاقيات نفطية مستقلة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، وفي بداية الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فشل البرلمان التركي الذي كان يرأسه حزب العدالة والتنمية بقيادة بولنت ارينج^(٣٢) في الحصول على ما يكفي من الأصوات للسماح بمنح الحق لغزو شمالي العراق من جنوب شرقي تركيا^(٣٣). وتحرك حزب العدالة والتنمية بنحو سريع للسماح بالتحليقات العسكرية الأمريكية، غير أن المراحل الأولى من التدخل أجبرت عدداً قليلاً من فرق القوات الخاصة للجيش^(٣٤) على التضامن مع البيشمركة الكردية المدعومة بقوة جوية أمريكية لتحديد الأراضي بما يسمى بالخط الأخضر، وهو الخط المستخدم لإعادة رسم حدود كردستان العراق والحكومة المركزية^(٣٥).

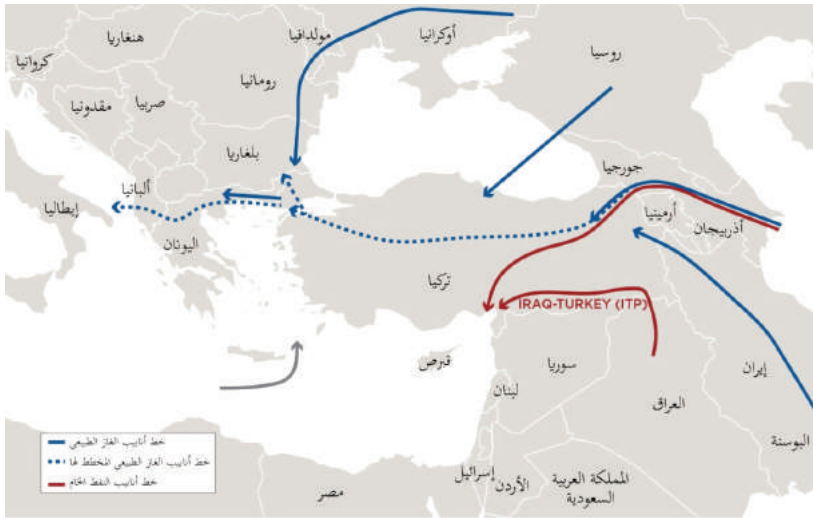
٣١- «العراق والأكراد: مشكلة مستمرة» تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٨، مجموعة الأزمت الدولية، ٨ تموز ٢٠٠٩، <https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/88-iraq-and-thekurds-trouble-along-the-trigger-line.pdf>.

32- Jean-Christophe Peuch, "Turkey: Parliamentary 'No' Vote On US Troops Puts Government, Ruling Party in Straits," Radio Free Europe, March 3, 2003, <http://www.rferl.org/a/1102391.html>.

33- Dexter Filkins, "Threats and Responses: Ankara; Turkish Deputies Refuse to Accept American Troops," New York Times, March 2, 2003, <http://www.nytimes.com/2003/03/02/world/threats-and-responses-ankara-turkish-deputies-refuse-toaccept-american-troops.html>.

٣٤- على وفق ريتشارد أندريس: "في ٢٣ آذار ٢٠٠٣ انتشرت الفرقة العاشرة من القوات الخاصة في العراق مع عدم وجود أي وقت تقريباً للتخطيط أو التجهيز للقتال، إذ إن قصة تسلل المجموعة مروعة جداً؛ فعلى الرغم من المحاولات الدبلوماسية العدوانية الرامية إلى حمل تركيا على السماح للفرقة بالتسلل عبر أراضيها، فرفضت تركيا قبول ذلك؛ مما أجبرت الفرقة على الدخول عبر طريق دائري يضم التحليق على ارتفاع منخفض على بعد مئات الأميال من الأراضي العراقية وسط نيران كثيفة قادمة من الدفاعات العراقية، وعقب هبوطها ارتبطت الفرقة بالقوات الكردية وبدأت المناورة لمهاجمة وحدات العدو. وتتألف الفرقة الخاصة من ٤٨ مفرزة تشغيلية تتكون كل منها من ١٢ جندياً". انظر ريتشارد أندريس: (The Afghan Model in Northern Iraq)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد ٢٩، (حزيران ٢٠٠٦)، ٤٠٤-٤٠٥.

35- Ibid.



خريطة (٢): خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي والمشاريع المخطط لها

بعد سقوط بغداد، قامت أربيل على الفور بدعم السيطرة السياسية والاقتصادية على الأراضي الكردية، وقد حظي الحزب الديمقراطي الكردستاني بأهمية سياسية كبيرة في نينوى^(٣٦)، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني يعد قوة مهيمنة في كركوك^(٣٧)؛ وعُدَّت حالة كركوك تهديداً للأمن القومي التركي بسبب السيطرة الكردية على عائدات النفط التي قد تدعم الاقتصاد الكردي؛ وبالتالي توفر أساساً لحكومة إقليم كردستان لإعلان استقلالها^(٣٨)؛ ورداً على ذلك قامت تركيا بتخفيف معارضتها لوجود عراق فدرالي، ولكنها أكدت على أن كركوك هي «خط أحمر» من أجل مصالحها طويلة الأمد^(٣٩).

سعت حكومة إقليم كردستان في أوائل عام ٢٠٠٤ إلى الاستفادة من الاهتمام الدولي في حقول النفط غير المستثمرة، وقامت الشركة النرويجية الصغيرة (DNO)، بحفر بئر استكشافية في

٣٦- انظر: «جهة القتال الجديدة في العراق: الصراع على نينوى»، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩٠، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٨ أيلول ٢٠٠٩،

<https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/90-iraq-s-newbattlefront-the-struggle-over-ninewa.pdf>.

٣٧- «العراق يخفف من المخاوف تركيا بشأن الطموحات الكردية»، تقرير الشرق الأوسط رقم ٣٥، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥، <https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/35-iraq-allayingturkey-s-fears-over-kurdish-ambitions.pdf>.

38- Robin M. Mills, "Northern Iraq's Oil Chessboard: Energy, Politics and Power," Insight Turkey, vol. 15, no. 1 (Winter 2013), 52-57.

٣٩- «العراق يخفف من المخاوف تركيا بشأن الطموحات الكردية» ٧-٨.

زاخو، على بعد أميال قليلة شرق الحدود المشتركة مع تركيا^(٤٠). وقد أعربت شركات دولية أخرى عن اهتمامها بالمجالات الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان بعد إقرار الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥، من ضمنها شركتان تركيتان صغيرتان هما: (جينيل إنيرجي، وبيتوال). واستفاد كل من جينيل ودنو من اتفاقية عام ٢٠٠٩ بين أربيل وبغداد بالسماح بحصولهم على الصادرات المستقلة من حقول طق وتوكي^(٤١)؛ وللسماح بالتصدير، قامت شركة نفط الشمال ببناء خط أنابيب يبلغ طوله ٥٥٠ متراً لربط حقل توك مع خط أنابيب كركوك-جيهان^(٤٢)، غير أن هذا الترتيب كان مرهوناً بتسويق النفط اتحادياً، وتم إيداع الواردات في صندوق التنمية الذي يديره الاتحاد الفدرالي، ومن ثم توزع الإيرادات على وفق الأسهم المتفق عليها في الميزانية الاتحادية^(٤٣)؛ فنتج عن هذا الترتيب قيام وزارة المالية العراقية بدفع ١٧٪ من النفقات المحددة لحكومة كردستان العراق، مع الاحتفاظ بنسبة ٨٣٪ من الميزانية الاتحادية بما يتناسب وشروط النزاع في الدستور العراقي؛ واعتمدت حكومة إقليم كردستان على تلك المخصصات في دفع رواتب الموظفين الحكوميين حتى حزيران ٢٠١٥، إلا أن الأحزاب الكردية قررت -بعد أن استلمت المدفوعات الجزئية من بغداد للأشهر الستة الماضية- الاعتماد على الصادرات المستقلة فقط^(٤٤).

وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، غيرت الشركة الأمريكية المتعددة الجنسيات -إكسون موبيل- مسار السياسة التركية تجاه حكومة إقليم كردستان؛ إذ قامت شركة النفط العملاقة بشراء ستة أحواض في حقل نفطي داخل الأراضي الكردية، التي تم عدها منذ ذلك الحين بمنزلة تأييد لتفسير حكومة إقليم كردستان لقانون النفط، فقد تفاوضت الشركة بنحو مباشر مع أربيل^(٤٥). بعد ذلك أنشأت شركة الطاقة التركية (تيك) -وهي كيان مدعوم من الدولة- لاستثمار نسبة ٢٠٪ من أحواض شركة إكسون

٤٠ - "وقعت الشركة النرويجية اتفاقاً في حزيران ٢٠٠٤ مع حكومة إقليم كردستان، وهو اتفاق لتقاسم الإنتاج الذي يغطي مساحة ٢٥٠ ميلاً شمال بغداد بالقرب من الحدود التركية، وقد تحدث صفقة شركة دنو مع كردستان الدستور العراقي الجديد الذي لم يخلق سوى مزيد من الارتباك بين شركات التنقيب عن النفط إذ كان لا يزال هناك غموض بشأن الملكية النهائية للموارد الطبيعية" صحيفة تايمز أوف لندن ١١ نيسان ٢٠٠٦.

٤١ - "العراق والأكراد: مشكلة مستمرة" ١٧.

42- Ibid.

43- Ibid.

٤٤ - "يجتمع مجلس إقليم كردستان لشؤون النفط والغاز مع الأحزاب السياسية"، ١٨ حزيران ٢٠١٤:

<http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=040000&l=12&a=53475>.

45- Dmitry Zhdannikov, Isabel Coles, and Ned Parker, "Special Report: How Exxon helped make Iraqi Kurdistan," Reuters, December 3, 2014, <http://www.reuters.com/article/us-mideastcrisis-kurdistan-specialreport-idUSKCN0JH18720141204>.

الاستكشافية^(٤٦)، وقد أتاحت مشاركة شركة نيك في الصفقة للحكومة التركية مصلحة تجارية مباشرة في الاعتراف بصحة تفسير حكومة إقليم كردستان حول النزاع النفطي؛ مما أدى إلى تفاقم التوترات مع بغداد.

وعلى وفق تقرير النفط العراقي الذي نصَّ على أن الإيرادات من جميع صادرات النفط العراقية عبر تركيا - من حكومة إقليم كردستان والكيانات الاتحادية - سوف تتدفق إلى حساب الضمان الذي تسيطر عليه تركيا الذي سيتم تقسيمه في نهاية المطاف بالتناسب بين أربيل وبغداد^(٤٧)؛ ومنح هذا الإجراء إمكانية الوصول المباشر لحكومة إقليم كردستان دون الحاجة إلى المرور عبر الحكومة المركزية؛ وهذا يعني أن تركيا كانت الضامن الفعلي للعقود النفطية لحكومة إقليم كردستان، وهو تغيير كبير في نهج أنقرة السابق تجاه العراق^(٤٨).

لم توافق حكومة بغداد على هذا الإجراء - وكذلك الولايات المتحدة - واحتجت ضد تصدير النفط الكردي بنحو مستقل خشية أن يؤدي ذلك إلى تفكك الدولة العراقية، وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، هددت بغداد بإيقاف تحويل ١٧٪ من عائدات النفط الوطنية في حالة فشل حكومة إقليم كردستان في المساهمة بالنفط للحكومة المركزية لئتم تصديرها^(٤٩)، ولكن في مطلع عام ٢٠١٤ قام رئيس الوزراء العراقي آنذاك -نوري المالكي- بإيقاف المدفوعات إلى حكومة إقليم كردستان؛ مما دفع حكومة إقليم كردستان إلى زيادة صادراتها النفطية المستقلة إلى تركيا. وقد أدى تعليق الدفع -فضلاً عن الانخفاض الأخير في سعر برمبل النفط الخام- إلى حرمان حكومة إقليم كردستان من إيجاد التمويل اللازم لدفع رواتب الموظفين، وكان يعاني الإقليم من عجز مالي قدره ٢٩٠ مليون دولار شهرياً على

46- Humeyra Pamuk and Orhan Coskun, "Turkey, Iraqi Kurdistan sign landmark energy contracts," Reuters, November 29, 2013, <http://www.reuters.com/article/us-turkey-iraqi-oilidUSBRE9AS06620131129>.

47- Ben Van Heuvelen, "Turkey planning to control Iraqi oil revenue," Iraq Oil Report, April 2, 2013.

٤٨ - قامت حكومة إقليم كردستان بشحن النفط من جيهان/تركيا إلى إسرائيل عبر مالطا، وفي بعض الأحيان تم شحنه إلى البلدان الأوروبية. ثم قامت إسرائيل بإيداع الودائع في حسابات حكومة إقليم كردستان في تركيا.

<https://newrepublic.com/article/118549/israel-and-kurdistan-allegedoil-deal-putting-us-notice>.

49- Michael Knights, "Making the Iraqi Revenue-Generating Deal Work," Washington Institute for Near East Policy, December 3, 2014, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/making-the-baghdad-krq-revenue-generating-deal-work>.

الرغم من تصدير ٣٠٠ ألف برميل يومياً^(٥٠)؛ ولمعالجة النقص الخطير في الأموال، بدأت حكومة إقليم كردستان بالاستفادة من عائدات النفط المستقبلية المحتملة لجمع الأموال من المقرضين الدوليين، الذين كانوا حريصين على تجنب الانخراط في الخلاف بين بغداد وأربيل، إلا أن شروط الإقراض لم تكن مواتية لحكومة إقليم كردستان. وسط هذا الخلاف الواسع حول تقاسم عائدات النفط والأزمة المالية الخطيرة لحكومة إقليم كردستان، احتل داعش الموصل في حزيران عام ٢٠١٤ وسيطر على ثاني أكبر مدن العراق، وتم اجتياح القنصلية التركية - التي تبعد مسافة بضعة دقائق فقط من مطار الموصل - وتم احتجاز ٤٩ موظفاً دبلوماسياً كرهائن^(٥١).



مؤتمر صحفي بعد المحادثات مع رئيس تركيا رجب طيب أردوغان.

بدأ تنظيم داعش تحركه البطيء نحو الشمال باتجاه أربيل؛ مما دفع الولايات المتحدة بالتدخل في ٧ آب عام ٢٠١٤، إذ قامت طائرتان من طراز F-18 بإلقاء القنابل على مدفعية داعش التي كانت تقصف مواقع البيشمركة على طريق إربيل^(٥٢)؛ وأدت الحرب ضد داعش في العراق إلى تغيير العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؛ فعلى سبيل المثال، سيطرت قوات البيشمركة على كركوك

50- Ibid.

51- Ceylan Yeginsu, "Militants Storm Turkish Consulate in Iraqi City, Taking 49 People as Hostages," New York Times, June 11, 2014, <https://www.nytimes.com/2014/06/12/world/middleeast/militants-seize-turkish-consulate-staff-in-mosul.html>.

52- Richard Sisk, "US Military Begins 'Targeted' Airstrikes in Iraq," Military Times, August 7, 2014, <http://www.military.com/dailynews/2014/08/07/obama-mulling-limited-military-action-iniraq.html>.

في حزيران ٢٠١٤، بعد فرار الجيش العراقي من تنظيم داعش^(٥٣)، وفي إطار السياسة التركية التقليدية، تم شحن النفط الذي يتم ضخه من غرب كركوك -التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني- إلى تركيا(٥٤)، وواصلت المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني التعامل مع شركة النفط الحكومية التابعة لوزارة النفط المركزية.

تعدُّ علاقة الطاقة التركية مع حكومة إقليم كردستان الآن عنصراً أساساً في السياسة الخارجية لأنقرة، إذ اتخذت شركة تيك خطوات أكثر حزمًا في الأشهر الأخيرة لتعميق استثمارها في أربيل، وواصلت الحكومة التركية مقاومة الضغوط الأمريكية للحد من تعاملها مع حكومة إقليم كردستان، وقد مضت قدماً في استثمارها بمجال الطاقة في شمال العراق؛ فأثرت هذه السياسة على محاولة أنقرة السابقة بالتقرب تجاه كركوك، التي كانت تعدُّ سابقاً «خطاً أحمر»، نظراً لأهميتها بالنسبة لوجود إقليم مستقل، وتساهم الحكومة التركية الآن في زيادة اللامركزية في الدولة العراقية بإعطاء الأولوية لعلاقتها مع الأكراد بنحو أكبر من علاقتها مع الحكومة المركزية، مع استمرار الجهود في محاولة لإدارة بغداد والاحتفاظ ببعض مظاهر التركيبة مع الحكومة المركزية، وعلى الرغم من أن أنقرة تساعد على تسهيل اللامركزية في الدولة العراقية، فإن النفوذ التركي في بغداد لم يكن أكبر من النفوذ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب بارزاني المتحالف مع الأحزاب العربية في نينوى، إلا أن هذه العلاقة جاءت على حساب علاقة أنقرة مع حكومة بغداد والمعارضة السنوية والمتنافسين المحتملين الذين قد يتولوا منصب رئاسة الوزراء في المستقبل؛ وبالتالي فإن تأثير أنقرة على مستقبل حكومة إقليم كردستان سيكون كبيراً، وإن كان ذلك على حساب ظهور علاقات قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في وسط العراق وجنوبه.

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

لدى تركيا تاريخ قديم في التصرف بنحوٍ مستقل ومقاومة الضغوط من الولايات المتحدة التي تحاول أن تحد من علاقاتها بالطاقة مع البلدان الموردة المجاورة لها، وآثار هذه النتيجة مهمة جداً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأوروبا، وروسيا؛ وفي جميع المناطق الثلاث، ينبغي على أنقرة أن تستكشف سبلاً جديدة لتعميق علاقاتها في مجال الطاقة، وأما بالنسبة لروسيا، فستتركز آثار

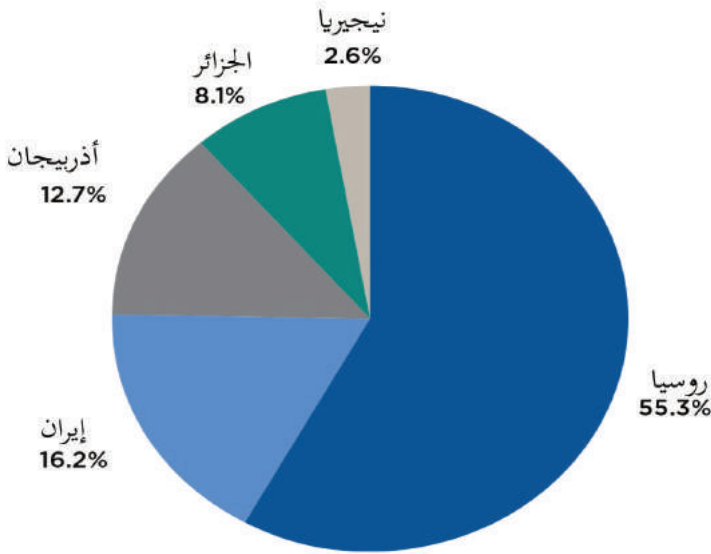
٥٣- "يسيطر الأكراد العراقيون" بنحوٍ كامل على كركوك، في الوقت الذي فرَّ فيه الجيش العراقي، بي بي سي نيوز ١٢ حزيران ٢٠١٤،

<http://www.bbc.com/news/world-middleeast-27809051>.

٥٤- قبل فرار الجيش العراقي، كان الأكراد يسيطرون على واحدة من الآبار النفطية الثلاث، بينما تسيطر الحكومة المركزية في بغداد على البئرين الأخرين.

هذه النتيجة على مشروع الترك ستريم على المدى القصير وما يترتب عليه فيما يخص أوكرانيا ومشروع نورد ستريم ٢؛ على المدى البعيد، فإن علاقة الطاقة التركية-الروسية قد تزيد من تعقيد جهود دول الاتحاد الأوروبي -فرنسا وألمانيا- للتوصل إلى اتفاق حول العقوبات الاقتصادية المحتملة ضد روسيا.

استفادت تركيا بنحو كبير يعد أن تم تخفيف العقوبات على إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي؛ إذ إن إعادة دمج إيران في النظام المصرفي سويفت، سمح باستئناف المعاملات عبر الحدود مع المصارف الأجنبية؛ مما سمح لأنقرة باستئناف دفع ثمن مشتريات النفط، دون الاضطرار إلى الاعتماد على ترتيبات تبادل الذهب المعقدة، وتم تخفيض الضغوط الأميركية على تركيا التي تسعى للحد من وارداتها من النفط الخام الإيراني، وقد أشارت إدارة ترامب إلى أنها ستواصل الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران، ولكن إذا سعت الإدارة إلى زيادة الضغط الاقتصادي على إيران، فمن المرجح أن تقاوم تركيا تلك الضغوط وستستمر بعلاقتها مع طهران بمجالات الطاقة، وهذا يضعف من ادعاء الحكومة التركية بأن بإمكان واشنطن أن تعتمد على أنقرة لتكون بمنزلة حصن ضد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.



الشكل (١): واردات تركيا من الغاز الطبيعي حسب المصدر (٢٠١٥)

المصدر: وزارة الخارجية التركية، <http://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa>

إن هذه النتائج لها انعكاسات على سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق أيضاً، وكما هو الحال في روسيا وإيران، وضعت تركيا سياستها النفطية بنحوٍ خاص ومستقل وقاومت الضغوط الأمريكية التي تشجع العمل مع الحكومة المركزية العراقية وليس مع حكومة إقليم كردستان؛ وفي هذه الحالة، سعت تركيا إلى استخدام علاقتها مع حكومة إقليم كردستان كثقل موازن لإيران ونفوذها مع بغداد، ومع ذلك، فإن أنقرة لا تزال تعمل على نحوٍ متعارض مع السياسة الأمريكية "لعراق موحد" وجهودها لتشجيع صفقات الطاقة من خلال الحكومة المركزية العراقية، ومن المؤكد أن هذه المسألة ستصبح أكثر تعقيداً في السنوات القادمة؛ إذ لا تزال كركوك منطقة متنازعةً عليها، على الرغم من سيطرة الأكراد على المدينة.

الاستنتاج

تشارك الولايات المتحدة الآن في الصراع ضد تنظيم داعش في العراق وزادت من دعمها العسكري لدول الناتو المجاورة لروسيا^(٥٥)، وتعهدت إدارة ترامب أيضاً بزيادة الضغط العسكري والسياسي ضد إيران. أما تركيا، فلديها مصالح تتعلق بالطاقة في روسيا وإيران والعراق، ومن المتوقع أنها ستتبع سياسة المصلحة الذاتية، التي تحقق هدف تركيا بأن تصبح مركزاً للطاقة الإقليمية.

إن سياسات تركيا لا تتفق تماماً مع سياسات الولايات المتحدة؛ ولذلك لا ينبغي أن يتوقع بأن تكون أنقرة كموازنة اقتصادية لإيران، أو أن تقلل من المخاوف بشأن استخدام روسيا لتركيا لتقليل اعتمادها على أوكرانيا، وينطبق الأمر نفسه على العراق، إذ لا تزال تركيا متمسكة باستراتيجية «الطبقة الشمالية» للترابط الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني، على حساب وجود عراق فدرالي.

لقد أظهر هذا التقرير أن للحكومة التركية تأريخاً في مقاومة الضغوط الأمريكية حينما يتعلق الأمر بسياسة الطاقة تجاه روسيا وإيران والعراق، وستواجه إدارة ترامب -مثل سابقتها- تحديات حين العمل مع الحلفاء لتنفيذ السياسات التي تمس مصالحهم الخاصة، إذ يظهر التأريخ التركي بوضوح كيفية تحدي أنقرة لمصالح الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة.

٥٥ - وزارة الدفاع الأمريكية، مكتب وكيل وزارة الدفاع، مبادرة الطمأنينة الأوروبية، «ميزانية السنة المالية ٢٠١٧»
http://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/fy2017/FY2017_ERI_J-Book.pdf.